

الفساد: آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته (٩٩/٥)

أولاً - مقدمة

١- تستعرض هذه الخلاصة المركزة مشكلة الفساد في العالم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية على مختلف الدول والعوامل المؤثرة على انتشاره، إضافة إلى أهم الجهود والمبادرات الدولية المتخذة من بعض المنظمات العالمية لمكافحة الفساد. وتستند الخلاصة على العديد من التقارير والدراسات الصادرة عن جهات مختلفة مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة الشفافية الدولية وغيرها من المنظمات والجهات الدولية التي تنشط في مكافحة الفساد.

ثانياً - زيادة الاهتمام الدولي بمشكلة الفساد

٢- شهدت السنوات القليلة الماضية اعترافاً متنامياً بمشكلة الفساد والتصدي لمناقشتها واهتماماً متجدداً من الأكاديميين وصانعي السياسات على السواء، تمثلت بفرق العمل الداخلية التي شكلت في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن الفساد، والنشاط المتزايد لمنظمة "الشفافية الدولية" غير الحكومية ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والقرار الذي اتخذته مؤخراً منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتجريم تقديم الرشوة في دفع تبادلات الأعمال الدولية، والمجموعة المتنامية من الأدبيات النظرية والتطبيقية بشأن الفساد وآثاره الاقتصادية. ويتسم بالقدر نفسه من الأهمية، استعداد الكثير من المسؤولين الرسميين في الاقتصادات الناشئة لمناقشة تحديات الفساد في بلدانهم بصراحة. وأظهر استبيان أجراه البنك الدولي مؤخراً بين أكثر من ١٥٠ من المسؤولين الرسميين رفيعي المستوى والأفراد البارزين في المجتمع المدني في أكثر من ٦٠ دولة نامية على أن فساد القطاع العام يعتبر من أشد العقبات التي تواجه التنمية والنمو في بلدانهم ويعتبر من المعوقات التي تضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣- ومن أهم الأسباب الدافعة إلى إثارة هذا الموضوع من جديد إطاحة فضائح الفساد بحكومات في البلدان الصناعية الكبرى وأحياناً في البلدان النامية، وتعرض البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق لحالة من الأوضاع غير المستقرة مما يفتح المجال لجنّي أرباح طائلة عبر عمليات تلقي الرشوة ونفسي الفساد في معظم الأجهزة الحكومية لديها وفقدانها للمصداقية في التعامل. أضف إلى ذلك زيادة الوعي المتنامي بالآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للفساد خاصة على النمو الاقتصادي والتنمية والمساعدات والقروض الأجنبية. وقد أدى هذا الاهتمام المتجدد إلى فورة مفاجئة في البحث عن أسباب الفساد ونتائجه وزيادة المبادرات الدولية المبذولة لمكافحته.

ثالثاً - تعريف وتصنيف الفساد

٤- الفساد مصطلح له معان عديدة، وفي أوسع الصور يمكن القول بأن الفساد يتمثل في سوء استخدام المنصب لغايات شخصية، ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز، وفي هذه الحالة يدخل في العملية طرفان أو أكثر. وقد يكون الفساد فردياً في حالة الأعمال المحظورة التي يستطيع المسؤول الرسمي القيام بها بمفرده، ومن بينها الاحتيال، الاختلاس، المحسوبية، استغلال النفوذ، واستغلال "مال التعجيل" وهو المال الذي يدفع لموظفي الحكومة لتعجيل النظر في أمر محدد يقع في نطاق اختصاصهم.

٥- كما يمكن تمييز حالتين من الفساد، الأولى عندما يتم تنفيذ وتقديم الخدمات المشروعة، أي عندما يقوم الموظف بقبض الرشوة من أجل القيام بمهامه العادية المكلف بأدائها. أما الحالة الأخرى، فهي عند قيام الموظف بتأمين خدمات يمنعها القانون، كتسريب معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة. ويقسم الفساد إلى نوعين، النوع الأول "الفساد الصغير" الذي يتمثل بالرشاوى الصغيرة والمنتشرة لدى صغار الموظفين والمسؤولين الحكوميين ذوي الرواتب المحدودة من أجل زيادة دخلهم، أما النوع الثاني فهو "الفساد الكبير" عندما يقوم السياسيون وكبار المسؤولين بتخصيص الأصول العامة للاستخدام الخاص، واختلاس الأموال العامة، والدخول في "رشاوى الصفقات" التي تتضمن مبالغ مالية وصفقات وعقود كبيرة. ورغم اختلاف الآثار المترتبة عليهما إلا أن كلا النوعين خطر يجب الحد منه ومحاربتة.

رابعاً - أسباب الفساد

٦- تتعدد أسباب انتشار الفساد وتختلف من بلد لآخر، غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن انتشار الفساد يزداد عند توافر الظروف العامة التي تسمح له بالانتشار والتفشي. ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة. وتشمل الأسباب المباشرة العناصر التالية:

- **سيادة بعض القوانين والصلاحيات** التي تمنح مسؤوليات وصلاحيات مباشرة لموظفي القطاع العام لإقرار منح بعض الخدمات العامة أو سن قوانين وتشريعات معينة، خاصة فيما يتعلق بإعطاء التراخيص ومختلف الوثائق الرسمية.
- **عدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية**، إضافة إلى إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصيلي الضرائب مع غياب الرقابة. وفي هذا المجال اضطرت بعض حكومات دول أمريكا الجنوبية إلى إلغاء أجهزة التحصيل القائمة واستبدالها بأخرى جديدة نظراً لانتشار الفساد في هذه الدوائر.
- **ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية** وخاصة تلك التي تتطلب نفقات ومصاريف كبيرة تعري الموظفين الطامعين إلى جني أرباح طائلة، فمثلاً في نيجيريا بلغت المصاريف الإضافية المفروضة على المشاريع الحكومية الكبيرة حوالي ٢٥% من قيمة المشاريع والعقود.

أما الأسباب غير المباشرة للفساد فتشمل التالي:

- **انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين** يعزز انتشار الفساد، إذ يضطر هؤلاء الموظفين إلى قبول الرشاوى كوسيلة لزيادة رواتبهم المتدنية وتأمين دخل إضافي. وفي دراسة أجريت مؤخراً تبين أن ٣٢% من الموظفين في بنغلادش اعتبروا أن مستوى الأجور المنخفض سبب لانتشار الفساد.
- **عدم استقرار البيئية القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية** إذ أن وجود نظام قانوني وضريبي عادل وفاعل، إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين يؤثر على قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكلة إليها بشكل فاعل

يحد من انتشار الفساد، أما في حالة فشلها في تأدية وظائفها، فقد يدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين الحكوميين لإنجاز أعمالهم. وفي هذا الصدد أدخلت الصين عدداً من القوانين والعقوبات للحد من انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية، إلا أن عدم فاعلية الأجهزة المعنية بتطبيق هذه القوانين لم يساعد على الحد من انتشار الرشاوى والفساد فيها. وقام عدد من الدول الأخرى مثل سنغافورة وهونج كونج وأوغندا والأرجنتين بإنشاء هيئات ومؤسسات خاصة لمكافحة ومتابعة المسائل والقضايا الخاصة بالفساد. ولضمان نجاح مثل هذه المؤسسات التي تحارب الفساد لا بد من توافر استقلالية تامة لها من الجهات والسلطات السياسية، وتكليف الأشخاص المشهود لهم بالسمو فوق الشبهات لتوليها، ومنحها السلطة اللازمة لفرض العقوبات. غير أن معظم هذه الهيئات لا تتمتع بهذه الصفات بل تخضع لانتماءات سياسية معينة وتفقر للسلطات والصلاحيات اللازمة، مما يفقدها فاعليتها.

- **عدم شفافية القوانين والتشريعات المتعلقة بالفساد** إذ تتعدم هذه الصفة لدى العديد من البلدان وخاصة البلدان النامية، مما يجعل القوانين غير واضحة وقابلة للتفسير بشكل خاطئ، إضافة إلى عدم الإعلان المناسب والفاعل عن أي تغيير على هذه القوانين، مما يفقدها فاعليتها ويساعد على انتشار الفساد.

خامساً - الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد

٧- يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاداً اجتماعية لا يستهان بها. وقد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادي، حيث يؤثر على استقرار وملاءمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية و الأجنبية وخاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار. وفي هذا الصدد يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة وبشكل خاص معيقة للاستثمار، ويزيد من حدة المشكلة الطبيعية السرية للرشوة وعدم التأكد مما إذا كان الموظفون الذين يتقاضون الرشوة سينفذون دورهم في الصفقة أم لا، ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوى والعمولات إلى التكاليف، مما يرفع من التكلفة الإجمالية للمشروع ويخفض العائد على الاستثمار، كما أن الفساد يؤثر على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة.

٨- كما يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة، ويدفع ذوي النفوس الضعيفة للسعي إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية. ويحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات، ويفضي إلى معدلات ضريبة متزايدة تجبى من عدد متناقص من دافعي الضرائب. ويقلل ذلك بدوره من قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية، كما يضعف شرعية الدولة وسلطتها.

٩- إضافة إلى ذلك، يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، إذ بيدد السياسيون والمسؤولون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريرتها، ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر

فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتتجه إلى الإنفاق بشكل أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة.

سادسا - محاور مكافحة الفساد

١٠- يمكن رصد ثلاثة محاور رئيسية لمكافحة الفساد تتمثل في محاربته في الدول النامية، واعتماد مبدأ التدرج في مكافحته، والاستناد إلى الجهود الدولية المتنامية لمكافحة الفساد. وفيما يلي تفصيل هذه المحاور:

١٠-١ تعتبر الدول الصناعية والمؤسسات الدولية أن الفساد، لا سيما رشوة المسؤولين المعنيين بتبادلات الأعمال الدولية في الأجهزة الرسمية، ينتشر في الدول النامية، مما يتطلب تطوير إجراءات كفيلة بمحاصرة هذه الظاهرة لديها تمهيداً للقضاء عليها. ورغم ذلك يشير تقرير الفساد لعام ١٩٩٧ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة غير حكومية مقرها برلين، إلى أن جانباً من "مسؤولية تفشي الرشوة في الدول النامية يقع على عاتق الدول الصناعية وشركاتها والشركات متعددة الجنسية"، ذلك لأن القوانين المرعية في معظم الدول الصناعية تكفي بتجريم عمليات الرشوة إذا قدمت لموظف حكومي محلي أو تمت على أراضي تلك الدولة، في حين لا تعتبر رشوة الموظفين الرسميين الأجانب جريمة يعاقب عليها القانون، بل على العكس من ذلك يتم تصنيف هذا النوع من الرشاوى وما في حكمها تحت نفقات ترويح الأعمال ويتم إعفاؤها من الضرائب.

١٠-٢ اعتماد الدول الصناعية الكبرى مبدأ التدرج في مكافحة أنواع الفساد والأطراف المتورطة فيه. وتتركز الجهود الحالية على مكافحة الفساد وتحديداً رشوة الموظفين الرسميين الأجانب المعنيين في تبادلات الأعمال الدولية، مما يعني العمل على إيجاد إطار قانوني موحد في الدول الصناعية يحرم تقديم مثل هذه الرشاوى على أن يتم لاحقاً تعميمه ليشمل بقية دول العالم لتقوم بتطبيقه. أما أسباب هذا التوجه فهي السهولة النسبية لتحقيق إنجازات محسوسة في الدول الصناعية نظراً لوجود بنية مؤسسية وقضائية وإدارية فيها أكثر تطوراً من الدول النامية حيث يرتبط وجود مثل هذه البنية بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية وإدارية واسعة النطاق. أما السبب الثاني فيتعلق بالسعي إلى إزالة العوامل المشوهة لعمل آليات السوق والمنافسة الحرة، باعتبار أن الرشوة تؤدي إلى حصول الشركات على منافع لا تستحقها على حساب الشركات المؤهلة. كما تجدر الإشارة إلى سبب ثالث، قد يكون الأهم، وهو تضارب المصالح بين الدول الصناعية والصراع فيما بينها على الفوز بأكبر حصة ممكنة من الأعمال الدولية، ولعل ذلك يفسر قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للجهود الدولية لتجريم رشوة المسؤولين الأجانب، باعتبارها الدولة الوحيدة التي تنص قوانينها على تجريم الرشوة سواء كانت على الأراضي الأميركية أو خارجها، وسواء قدمت إلى مسؤول أميركي أو إلى مسؤول حكومي أجنبي، مما يؤدي إلى تقليص القدرة التنافسية للشركات الأميركية والى حرمانها بالتالي من جزء كبير من العقود والصفقات الدولية، ويقدر أن هذه القيود قد تسببت بخسارة الشركات الأميركية عقود دولية بقيمة ٤٥ مليار دولار منذ عام ١٩٩٤.

١٠-٣ التطور المتسارع لجهود مكافحة الفساد وشمولها مجالات جديدة في كل جولة من جولات المفاوضات والانتقال من العموميات إلى التحديد الدقيق لأشكال الفساد ولكيفية التصدي له، مع وجود قدر كبير من التنسيق وتكامل الأدوار بين مختلف المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، والسعي لأن يكون التقدم على أي مسار أو مستوى مكماً لما سبقه وأساساً لمزيد من الجهد المنظم في هذا الاتجاه. وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية قانون مكافحة الفساد في التعاملات الخارجية منذ عام ١٩٧٧. ومع تسارع العولمة والانفتاح الاقتصادي في التسعينات، أصبح الفساد محور اهتمام عالمي، مما دفع بالعديد من الهيئات الدولية إلى القيام بجهود خاصة لمكافحة الفساد.

سابعاً - الجهود الدولية لمكافحة الفساد

١١- مع ازدياد عدد فضائح الفساد في البلدان الصناعية الكبرى والبلدان النامية على السواء، والوعي المتنامي بآثاره الاقتصادية والاجتماعية السلبية، تعددت في الآونة الأخيرة الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الفساد والتي قامت بها منظمات دولية عديدة. ويمكن إيجاز أبرز هذه الجهود فيما يلي:

١٢- الأمم المتحدة:

تساهم الأمم المتحدة على مختلف مستوياتها الإدارية بجهود مكافحة الفساد، إذ تبنت الجمعية العامة في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ قرارين في هذا الشأن، كما تقوم بإعداد مشروع قانون استرشادي لمكافحة الفساد. وعلى صعيد آخر تواصل منظمات الأمم المتحدة، كل في مجاله، العمل على تطبيق مجموعة من النظم والتدابير تتعلق بمكافحة الفساد وزيادة الشفافية في المعاملات.

١٣- البنك الدولي:

يشدد البنك، الذي أعلن حملة ضد ما أسماه "سرطان الفساد"، على ضرورة تكامل الجهود الوطنية والدولية في هذا المجال. وقد بادر البنك إلى وضع استراتيجية جديدة لنشاطه في مجال مكافحة الفساد، تتضمن أربعة محاور رئيسية هي:

- منع كافة أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك.
- تقديم العون للدول النامية التي تعترض مكافحة الفساد، لاسيما فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ برامج مكافحة ذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية ومؤسسات الإقراض والتنمية الإقليمية. ولا يضع البنك الدولي برنامجاً موحداً لكافة الدول النامية، بل يطرح نماذج متفاوتة تبعاً لظروف كل دولة أو مجموعة دول.
- اعتبار مكافحة الفساد شرطاً أساسياً لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم إستراتيجيات المساعدة، وتحديد شروط ومعايير الإقراض، ووضع سياسة المفاوضات، واختيار وتصميم المشروعات.
- تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد.

تعتبر الضوابط المتعلقة بتقديم قروض ومساعدات صندوق النقد الدولي التي أعلنت في شهر آب/أغسطس ١٩٩٧، أكثر تشدداً من تلك الموضوعة من قبل البنك الدولي. إذ أكد الصندوق أنه سيوقف أو يعلق مساعداته المالية لأية دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يعيق الجهود الخاصة بتجاوز مشاكلها الاقتصادية (كما حدث في كينيا). وحدد الصندوق حالات الفساد بالممارسات المرتبطة بتحويل الأموال العامة إلى غير المجالات المحددة لها، وتورط الموظفين الرسميين في عمليات تحايل جمركية أو ضريبية، وإساءة استخدام احتياطي العملات الصعبة من قبل هؤلاء الموظفين، واستغلال السلطة من قبل المشرفين على المصارف، إضافة إلى الممارسات الفاسدة في مجال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر. كما اتخذ الصندوق موقفاً حازماً من الدول التي تعتبر رشوة الموظفين الحكوميين في الدول الأخرى نوعاً من نفقات ترويج الأعمال تستجوب إعفائها من الضرائب.

وطرح الصندوق مجالين رئيسيين لمساهمته في مكافحة الفساد، المجال الأول في تطوير إدارة الموارد العامة ويشمل ذلك إصلاح الخزينة ومديريات الضرائب وأسس إعداد الموازنات العامة، وإجراءات ونظم المحاسبة والتدقيق. أما المجال الثاني فهو خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تشمل تطوير القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال التجارية.

-١٥- منظمة التجارة العالمية:

أقرت منظمة التجارة العالمية في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦ إنشاء وحدة عمل خاصة لمراقبة الشفافية في التبادلات الحكومية في الدول الأعضاء. وتهدف الوحدة إلى القيام بدراسة عن الممارسات الحكومية في هذا الصدد بغرض صياغة المواد الأساسية لاتفاقية حول الفساد. غير أنه من المستبعد إصدار وإقرار هذه الاتفاقية في المستقبل القريب نظراً لوجود تباين واسع بين الدول الأعضاء في المنظمة في هذا الشأن.

-١٦- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

تعتبر جهود المنظمة من أهم وأشمل المبادرات الدولية المبذولة لمكافحة الفساد، وتتركز هذه الجهود في المجالات التالية:

١-١٦ الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية:

يحتل هذا المجال أهمية خاصة في نشاط المنظمة، وترجع أول خطوة تم اتخاذها إلى عام ١٩٩٤، عندما أصدرت المنظمة مجموعة توصيات عرفت بـ "توصيات عام ١٩٩٤ بشأن الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية"، والتي دعت الدول الأعضاء إلى تحديد معايير فاعلة لمحاربة ومنع رشوة الموظفين الرسميين الأجانب. ونصت التوصيات على أن تقوم لجنة الاستثمارات الدولية والشركات متعددة الجنسية في المنظمة بمتابعة التزام الدول بهذه التوصيات ورفع تقرير بذلك إلى المنظمة خلال ثلاث سنوات. وقد تم في شهر أيار/مايو عام ١٩٩٧ مراجعة هذه التوصيات على ضوء التقرير المقدم من اللجنة، وتم إصدار توصيات جديدة عرفت بـ "توصيات عام ١٩٩٧ بشأن الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية"، تميزت بأنها أكثر شمولية من

سابقتها، وتضمنت تعهدات أكثر تحديداً في مجالات معينة مثل تجريم رشوة الموظفين الرسميين الأجانب. وحثت هذه التوصيات على التطبيق الدقيق لـ "توصيات عام ١٩٩٦ المتعلقة بالإعفاء الضريبي للرشاوى المقدمة للموظفين الرسميين الأجانب". وقد دفعت الإنجازات التي تم تحقيقها على صعيد تطبيق التوصيات إلى الانتقال لمرحلة أكثر تقدماً تتمثل في قيام الدول الأعضاء في المنظمة إضافة إلى خمس دول غير أعضاء بتوقيع اتفاقية دولية لمكافحة رشوة الموظفين الرسميين الأجانب المعنيين بتبادلات الأعمال الدولية، وذلك في السابع عشر من شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩.

١٦-٢ الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات:

أصدرت المنظمة في شهر أيار/مايو ١٩٩٦ "التوصيات الخاصة بمكافحة الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات"، والتي تدعو إلى اعتماد مجموعة من الشروط والتدابير لمنع الممارسات الفاسدة في المشتريات التي يتم تمويلها بمساعدات خارجية. ودعت التوصيات الدول الأعضاء إلى التعاون مع الدول المستفيدة من التمويل ومع المؤسسات الإنمائية الدولية لتطبيق هذه التوصيات. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المنظمة بمساعدة الدول الأعضاء على تطوير إطار عمل فاعل لتعزيز استقامة الموظفين الرسميين وزيادة كفاءة أدائهم.

١٧- الاتحاد الأوروبي:

يواصل الاتحاد الأوروبي جهوده في مجال محاربة الرشوة على المستوى الدولي، وكانت المحطة الأبرز في هذه الجهود، تبني الاتحاد في شهر أيار/مايو ١٩٩٧ مشروعاً جديداً "للسياسات المناهضة للفساد".

١٨- منظمة الدول الأميركية:

وقعت ٢١ دولة عضو في المنظمة اتفاقية محاربة الفساد فيما بين الدول الأعضاء في شهر آذار/مارس ١٩٩٦، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتوقيع عليها في حزيران/يونيو ١٩٩٧. وتدعو الاتفاقية إلى تجريم الفساد المحلي والرشاوى الدولية، كما تتضمن مجموعة من الإجراءات الوقائية ضد الفساد، وتشجع الاتفاقية اشتراك القطاع الخاص في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد. وقد صادقت عليها، حتى النصف الأول من عام ١٩٩٨، كل من الأرجنتين، بوليفيا، كوادور، باراغواي، بيرو، المكسيك، فنزويلا، وكوستاريكا، ومن المتوقع أن تصادق الولايات المتحدة على الاتفاقية قريباً.

١٩- منظمة الشفافية الدولية:

تعتبر منظمة الشفافية الدولية أكثر المنظمات الأهلية نشاطاً وفعالية في مجال مكافحة الفساد. وقد قامت بتطوير مؤشر لقياس مدى نقشي الفساد في مختلف دول العالم. ويستند هذا المؤشر على دراسات متنوعة تشمل استطلاع آراء رجال الأعمال، ونخبة من المحللين السياسيين إضافة إلى رصد الرأي العام بشأن انطباعاتهم حول الفساد في مختلف الدول. وقد بلغ عدد الدول المشمولة بتقرير عام ١٩٩٨ (٨٥) دولة، وتم الاقتصار على الدول التي توافرت عنها أربع دراسات حول الفساد كحد أدنى. وقد

جاءت الدنمارك في المرتبة الأولى من حيث الشفافية في التعامل، في حين حلت الكامبيرون في المرتبة الأخيرة، ولم يتضمن التقرير سوى أربع دول عربية هي تونس، الأردن، المغرب، ومصر (ملحق ١).

ثامنا - خاتمة

٢٠- تعتبر الدول النامية، ومنها الدول العربية، الميدان الفعلي لتطبيق الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الفساد. ولعل أهم المصاعب التي ستواجهها هذه الدول هو التكيف مع متطلبات تطبيق الاتفاقيات أو مواجهة تدابير عقابية منسقة ومؤثرة من قبل الدول الصناعية والمؤسسات الدولية. ولأن مكافحة الفساد شرط ضروري لسلامة وفعالية الأنشطة الاقتصادية، كما أنها شرط أساسي لترسيخ المنافسة العادلة وخلق بيئة استثمارية مواتية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه يتعين على الدول النامية بذل جهد خاص لتوفير متطلبات العولمة والتحرير الاقتصادي المتمثلة في خلق دولة ذات دور محدود في الأنشطة الاقتصادية وفي التأثير عليها، وتتميز بسرعة الاستجابة للمتغيرات الدولية، كما يتعين عليها بذل جهد مماثل لتوفير متطلبات مواجهة الفساد المتمثلة في وجود "دولة توفر الخدمات بمزيد من الفعالية والكفاءة والأمانة في استخدام الموارد العامة وحماية حقوق الملكية" كما جاء في تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٧ الصادر عن البنك الدولي.

٢١- ويرى البنك الدولي أن المعالجة الناجعة للفساد في الدول النامية لا بد أن تستند، بعد الدراسة الوافية لظروف كل دولة، إلى مزيج من برامج الإصلاح السياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية والثقافية، وذلك من خلال التركيز على الجوانب المباشرة وتتضمن إصلاح الخدمة العامة بزيادة الأجور وتقييد المحسوبية السياسية في التوظيف والترقية، واستقلال القضاء، والفصل الفعال بين السلطات لتعزيز مصداقية الدولة، وتقوية آليات الرصد والعقاب المتعلقة بعمليات الفساد مع ضمان التنفيذ الصارم لقانون العقوبات إضافة إلى أعمال فاعلية الأجهزة التشريعية والرقابية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

٢٢- وقد استجابت مؤخراً بعض الدول العربية لهذه الجهود، نذكر منها مصر وسوريا والأردن ولبنان، وقد أخذت هذه الجهود طابعاً مختلفاً في كل بلد غير أنها ركزت جميعها على ضرورة وأهمية تعزيز الشفافية في المعاملات الحكومية، وتحسين فاعلية الأجهزة التشريعية المختصة بمكافحة الفساد. ونجد أن هذه الدول وضعت مكافحة الفساد في أعلى سلم أولوياتها وبرامج الإصلاح لديها بهدف تحسين مناخ الاستثمار لديها وخلق البيئة الاستثمارية الإيجابية والجاذبة لتدفقات رأس المال والمستثمرين العرب والأجانب.

ملحق /١/ مؤشر منظمة الشفافية الدولية لقياس مدى تفشي الفساد (١٩٩٨)

المرتبة	البلد	المؤشر	المرتبة	البلد	المؤشر
١	الدنمارك	١٠,٠	٣٧	تشيكيا	٤,٨
٢	فنلندا	٩,٦	٣٨	الاردن	٤,٧
٣	السويد	٩,٥	٣٩	ايطاليا	٤,٦
٤	نيوزلندا	٩,٤		بولندا	٤,٦
٥	أيسلندا	٩,٣	٤١	بيرو	٤,٥
٦	كندا	٩,٢	٤٢	اوروغواي	٤,٣
٧	سنغافورة	٩,١	٤٣	كوريا الجنوبية	٤,٢
٨	هولندا	٩,٠		زيمبابوي	٤,٢
	النرويج	٩,٠	٤٥	مالاوي	٤,١
١٠	سويسرا	٨,٩	٤٦	البرازيل	٤,٠
١١	استراليا	٨,٧	٤٧	بيلاروسيا	٣,٩
	لوكسمبرج	٨,٧		سلوفاكيا	٣,٩
	المملكة المتحدة	٨,٧	٤٩	جامايكا	٣,٨
١٤	ايرلندا	٨,٢	٥٠	المغرب	٣,٧
١٥	المانيا	٧,٩	٥١	السلفادور	٣,٦
١٦	هونج كونج	٧,٨	٥٢	الصين	٣,٥
١٧	النمسا	٧,٥		زامبيا	٣,٥
	الولايات المتحدة الأمريكية	٧,٥	٥٤	تركيا	٣,٤
١٩	اسرائيل	٧,١	٥٥	غانا	٣,٣
٢٠	تشيلي	٦,٨		المكسيك	٣,٣
٢١	فرنسا	٦,٧		الفلبين	٣,٣
٢٢	البرتغال	٦,٥		السنغال	٣,٣
٢٣	بتسوانا	٦,١	٥٩	ساحل العاج	٣,١
	اسبانيا	٦,١		غواتيمالا	٣,١
٢٥	اليابان	٥,٨	٦١	الارجنتين	٣,٠
٢٦	استونيا	٥,٧		نيكاراغوا	٣,٠
٢٧	كوستاريكا	٥,٦		رومانيا	٣,٠
٢٨	بلجيكا	٥,٤		تايلند	٣,٠
٢٩	ماليزيا	٥,٣		يوغسلافيا	٣,٠
	ناميبيا	٥,٣	٦٦	بلغاريا	٢,٩
	تايوان	٥,٣		مصر	٢,٩
٣٢	جنوب أفريقيا	٥,٢		الهند	٢,٩
٣٣	هنغاريا	٥,٠	٦٩	بوليفيا	٢,٨
	موريشيوس	٥,٠		اوكرانيا	٢,٨
	تونس	٥,٠	٧١	لاتفيا	٢,٧
٣٦	اليونان	٤,٩		باكستان	٢,٧

ملحق /١/ (تابع)

المؤشر	البلد	المرتبة
٢,٠	اندونيسيا	٨٠
١,٩	نيجيريا	٨١
١,٩	تنزانيا	
١,٧	هندوراس	٨٣
١,٥	باراغواي	٨٤
١,٤	كاميرون	٨٥

المؤشر	البلد	المرتبة
٢,٦	اوغندا	٧٣
٢,٥	كينيا	٧٤
٢,٥	فيتنام	
٢,٤	روسيا	٧٦
٢,٣	اكوادور	٧٧
٢,٣	فنزويلا	
٢,٢	كولومبيا	٧٩